جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
قسم اللغة العربية
دكتوراه اللغة العربية- لغة

قراءات في كتاب سيبويه

"الاقتصار وعدمه عند سيبويه"

أ.د. نافع علوان بهلول الجبوري

المحاضرة التاسعة

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

المحاضرة رقم (٩) أ.د. نافع علوان بهلول الجبوري

الاقتصار وعدمه عند سيبويه

الفعل في حد ذاته عند سيبويه من العوامل اللفظية القوية المؤثرة على التركيب وقد يتجاوز الفعل فاعله إلى أكثر من مفعول بحسب مدلوله المعنوي أو الحاجة إلى ما يتمم معناه وعلى ذلك فقد يتعدى الفعل إلى مفعول به واحد وهو ما اسماه سيبويه ما لم يكف برفع فاعله أو " باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول " أو " الذي يتعداه فعله إلى مفعولين إن شئت اقتصرت على المفعول الأول" . أو " الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين" ، أو " الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم" .

والملاحظ في كل ذلك مسألة مهمة وهو المعنى فبعض من التراكيب لا يمكن أن نحذف منها أو نستغني عن ذكر أحد منها، وذلك لما سيحدث من خلل في المعنى وعليه فإن سيبويه قد نظر إلى أهم شيء في التركيب وهو مدلوله المعنوي ولا سيما في الأفعال التي لا تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر أو التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

وعلى ذلك فالأفعال على قسمين ولكل منها خصائص بالإعمال والاقتصار وأحياناً التعليق والإلغاء، فالأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر هي: (ظنَّ _ حسب _ خال _ زعم _ جعل _ عدَّ _ حجا _ هب). وجميعها تفيد الشك مع ميل إلى الرجحان .

ومن الأفعال أيضاً (رأى _ علم _ وجد _ الفى _ دري _ تعلم) وهي تفيد اليقين . و (رد _ ترك _ تخذ _ اتخذ _ جعل _ وهب) وهذه تفيد التحويل؛ أي تحويل الشيء من حال إلى حال.

أما الأفعال التي تنصب مفعولين ليس اصلهما مبتدأ وخبر فهي: (منح _ وهب _ أعطى _ كسا _ سأل _ ألبس _ منع) وإن نظرت إلى ما مثّل به سيبويه فيما يجوز اقتصار الأفعال فيه على مفعول واحد، تجدهم ممن ينصب مفعولين ليس اصلهما مبتدأ وخبر لأنه لا يمكن الاستغناء به عن أحدهم فيكتمل المعنى، أما الأفعال التي لا يصح الاقتصار على أحد المفعولين فتكون في كون المفعولين أصلهما مبتدأ وخبر . ولما عُلم أن المبتدأ والخبر في أصلهما لا يستغني أحدها عن الاخر لذلك لم يصح الاستغناء بأحدهما مع الفعل لعدم تمام المعنى أو إظهار فائدة للسامع أو المتلقي.

ففي قولك " اخترت الرجال عبد الله " ومنه قوله تعالي ((اختار موسى قومه سبعين رجلاً)) وسميت زيداً أبا عبد الله، ودعوته زيداً، إذا اردت دعوته التي تجري مجرى سميته .

فتجد أن هذه الأفعال ممن لا تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وإذا حذفت الفعل جاءت الأفعال بتركيب لا يرتبط بعضه ببعض على سبيل المبتدأ والخبر وإن بعض هذه الأفعال قد تضمن معنى فعل آخر او نصبت المفعول الثاني على (نزع الخافض) وفي ذلك قد تمكنت شواهد سيبويه أو ما تمثل به أن تشتمل كل الأمثلة باختلاف أنواعها أو التراكيب التي تمثلها الأفعال والتي تصل إلى مفعولين.

وقد حُدد مدلول الاقتصار بعناية عند سيبويه إذ جعل قرينة المعنى متحكمة بذلك لقوله: (وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً ومنه قول الشاعر:

أستغفرُ الله ذنباً لستُ محصيه ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ

وقول الشاعر:

أمرتك الخير فافعل ما أُمرتَ بهِ فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشب

ففي الأول أراد (من ذنب) فحذف حرف الجر (مِن) وأوصل الفعل إلى المفعول الثاني، وفي الثاني أراد (بالخير) فحذف حرف الجر (الباء) وأوصل الفعل إلى المفعول الثاني.

وقد استعمل سيبويه مدلول (حروف الإضافة) لمصطلح حرف الجر وذلك أن إضافتها للأسماء يضيف لها معنى الأفعال، فهذه الأفعال توصل بحروف الإضافة فتقول: اخترت قلاناً من الرجال، وسيته بفلان كما تقول عرَّفته بهذه العلامة وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ومن ذلك قول المتلمس:

آليت حبَّ العراقِ الدهرَ أطعُمه والحبُّ يأكل في القرية السوسُ

يُريد على حبِّ العراق. وكما تقول: نبئتُ زيداً؛ أي عن زيدٍ .

وهذه الأفعال بغالبها مقيسة بدخول حرف الجر من عدمه أو حرف الإضافة كما أسماه سيبويه على (عرَّفت) إذ تقول: عرَّفتُه بزيدٍ، وعرَّفتَه زيداً، وعلى ذلك يقال: (انبئت زيداً، انبتُ بزيدٍ) و(سميته زيداً، وسميته بزيدٍ) و(كنيته زيداً، وكنيته بزيدٍ). (فهذه الحروف كان أصلها في

الاستعمال بحروف الإضافة ، وليس كُلُّ فعلٍ يُفعَلُ به هذا، كما أنَّه ليس كُلُّ فعلٍ يتعدَّى الفاعل ولا يتعدى إلى مفعولين ".

وعلى ذلك قول الفرزدق :-

نُبئتُ عبدَاللهِ بالجوِّ أصبحتْ كرامًا إليها لئيمًا صميمُها.

أرادَ نُبئتُ بمعنى (خُيرتُ) ، وخُيرتُ يتعدى ب(عن) ولا يستغني عنها ، إلَّا أنْ يحذفَ اتساعاً ، وقد خُولِفَ سيبويه في هذا وجعل تعدي (نُبئتُ) بذاتها كتعدي أعلمتُ؛ لأنَّها قد خرجت إلى معناها ، وإنْ كانَ أصلها الخبر وكلا المذهبين صحيح.

فتجد أن الأفعال قد تتعدى إلى مفعرلن كما مثل سيبويه بـ:-

١- بنفسها وهي الأفعال التي تم ذكرها سواء تعدت إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر أو ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

٢- تتعدى بواسطة حرف الجر، أو يحذفه لينصب ما بعده مفعولاً به.

٣- التضمين أي : يتضمن الفعل معنى فعلٍ آخر وهو ما بينه سيبويه.

وفي بيان اقتصار الفعل على أحد المفعولين بين سيبويه ما يجوز وما لا يجوز في ذلك اعتمادًا على:-

١- المعنى في حال استقرار المعنى عندك ففي قولك ((ظنَّ عمرٌو خالداً أخاك)). فالفعل (ظنَّ) يفيد الشك، وأردت أنْ تبين في التركيب ما استقر عندك من حال المفعول الأول شكًا ، وذكرت الأول لتُعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك من هو فإنما ذكرتَ (ظننتُ) ونحوه لتجعل خبر المفعول يقيناً أو شكاً ولم ترد انْ تجعل

الأول فيه الشك أو تعتمد عليه باليقين ونحوه ((علمتُ زيدًا الظريفَ)) و ((زعم عبدُالله زيدًا أخاك)).

٢- مدلول الفعل : فالفعل قد يتضمن معنى فعلٍ آخر أو قد يحتمل أكثر من معنى أو مدلول فيكون سياق القول فيه محدداً لاحدهما ، ومثاله عند سيبويه (رأيتُ) فقد تكون رؤية العين منقصرة على المفعول الواحد رأيتُ زيداً ، فإنْ كانت رؤية قلبية تعدى إلى مفعولين: ((رأيتُ زيداً أخاك)) أو ((رأيتُ اللهَ عدلاً))، و مثله (وجد) فإن كان بمعنى (وجدان الضالةِ) فهو بمنزلة

ضربتُ وان كان بمعنى (علمتُ) تتعدى عندئذٍ إلى مفعولين ولا تقتصر على أحدهما ونحو ذلك رأيتُ فيصح للأعمى القول ((رأيتُ زيدًا الصالحَ) كونه لا يرى رؤية العين.

٣- إذا كان المفعولان في الأصل (مبتدأ وخبر) والذي لا ينفك أحدهما عن الآخر لإتمام المعنى، فلا يقتصر على أحدهما دون الآخر.

وعلى ذلك قاس العلماء منازل الأفعال ومعانيها ومدلولاتها سيما وأنَّ أهل البصرة اعتمدوا (نزع الخافض او نزح حرف الجر) وسيلة للتعدي المباشر والتضمين للفعل وعليه أنزلوا الفعل (عَلِمَ) منزلة (عَرَفَ) في قوله تعالى:((وَآخرِينَ مِن دُونِهم لا تَعلمُونَهُم اللهُ يَعلَمُهُم))، وعلى ذلك الفعل(ظنَّ) الذي يفيد الشك؛ ولذلك جاز فيها الاقتصار على المفعول أحيانًا، فنقول: ظننتُ، كما تقول ذهبتُ ثمَّ تعمله في الظنَّ، كما تُعمِلُ ذهبتُ في الذهاب فذاك ههنا هو الظنُّ.

كأنَّك قُلتَ : ظننتُ ذاكَ الظنِّ، وكذلك خلتُ وحسبتُ ويدلك على أنَّهُ الظنُ أنَّكَ لو قلت خِلتُ زيداً، وأرى زيدًا، لم يجز، وتقول ظننتُ بهِ جعلتهُ موضع ظنَّكَ كما قلت نزلتُ بهِ، ونزلتُ عليهِ ، ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل (كفى بالله) لم يجز السكت عليها فكأنَّكَ قلت: ظننتُ في الدارِ، ومثله شكك فيه.

ومع أنَّ بعض الأفعال تقوم مقام بعضها الَّا أنَّها ليست هي ولذلك قال السيرافي: ((وإن كانت (نُبئتُ) تجري مجرى (أعلمتُ) في العمل ، وبتقارب معناهما فليست هي (أعلمتُ)، وذلك أنَّ (نُبئت) مأخوذ من (النبأ) و (النبأ)، هو الخبر لا العلم بإجماع أهل اللغة، والخبرُ يتعدّى ب(عن) ألا ترى أنَّكَ تقول: هذا خبرٌ عن زيدٍ، إذا أخبرك به مخبر عنه بخبرٍ ما ، فكذا : هذا خبرٌ عن دارك وعن أمرك ، وما أشبه ذلك، فأصل النبأ يصل بـ (عن) وإن حُذفتْ في بعض المواضع)).

فالأفعال التي يشتمل عليها هذا الباب، اي التي تتعدى الى مفعولين ويقتصر على أحد المفعولين هي سبعة أفعال كما ذكرها السيرافي (انمَّا هي أفعالٌ من افعال تدخل على مبتدأ أو خبر، لتبين اليقين أو الشك وهي سبعة أفعال، ظننتُ، حسبتُ، خلتُ، رأيتُ، إذا أردت بها رؤية القلب) ووجدتُ إذا أردت به وجود القلب، وزعمت، وعلمت)، والاعتمادُ بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي هو خبر للمفعول الأول وذلك أنك إذا قلتَ : (حسبتُ زيداً منطلقاً)، فأنت لا تشكُ في زيد وانما شككت في انطلاقه، هل وقع أو لا، وكذلك إذا قلت : علمتُ زيداً منطلقاً اليوم، فإنما وقع علمك بانطلاقه إذا كانت عالماً به من قبل، وانما كان كذلك لأنك إذا قلت : (زيدٌ منطلقاً)

قيل دخول هذه الأفعال، فإنما تفيد المخاطب انطلاقه الذي لم يكن يعرفه، لا ذاته التي قد عرفتها، فكذلك إذا قلت : حسبت زيداً منطلقاً فالشك في انطلاقه لا في ذاته.

وهذا الاسمان وان كان الاعتماد على الثاني منهما ؟ فلا بدَّ من ذكر الأول ليعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة، ولا بد من ذكر الثاني، لأن المعتمد عليه في اليقين والشك كما كان هو المستفاد قيل دخول هذه الأفعال، فقد صحّ انه لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر ولو لم تذكر واحداً منهما وجئت بالفعل والفاعل جاز ذلك في كل هذه الأفعال كقول العرب : (من يسمع يخل) ففي يخل ضمير فاعل ولم يأت بمفعولين. ولو جئت بظرفٍ أو مصدرٍ جاز كقولك : ظننتُ ظناً ، وظننتُ يوم الجمعة، وظننت خلفك ومنه قوله تعالى : (وظننتم ظنَّ السوء) فأتى المصدر فقط.

ومثلُ ذلك يسري على ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل والذي أشار إليه سيبويه بالذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل ومفعولين كما اسماه سيبويه ولا يجوز ان تقتصر على مفعول منهم دون الثلاثة لعلة مانعة (لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول والذي قبله في المعنى وذلك قولك : (أرى الله زيداً بشراً أخاك) و (نبأتُ عمراً زيداً أبا فلان) و (أعلم اللهُ زيداً عمراً خيراً منك). وهذه هي نهاية متعديات الفعل، فلا يتعدى الفعل إلى أكثر ولا يتجاوز ما ذُكر من مفاعيل. وقد يرد الفعل متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل على سبيل التوسع مثل ما نقول : (سرقت عبدالله الثوبَ الليلةَ) فـ الليلة لم تحمل ها هنا على الظرفية بل على المفعولين على السعة في اللغة كما تقول : يا سارق الليلةِ زيداً الثوب، فتضيف (سارقاً) إلى الليلة وانما تكون الاضافة إلى الاسماء لا على الظروف وكذلك حروف الجر. انما تدخل على الاسماء لا على الظروف.

وفي قولهم : (أعلمْتُ هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً)، قال ابو علي : لا يخلو (قائماً) في هذه المسألة من ان يكون حالاً أو مفعولاً ثالثاً، ولا يجوز ان يكون حالاً، لأنك إنْ جعلته حالاً لزمك أنْ تجعل (العلمَ اليقين) أو (اعلاماً) المفعول الثالث، ولا يجوز في واحدا منهما ان يكون مفعولاً ثالثاً، لان المفعول الثالث يَلْزَمُ أنْ يكون المفعول الثاني في المعنى والعلم لا يكون زيداً، فاذا بَطَلَ لأن يكون (قائماً) حالاً ثبت أنه المفعول الثالث، واذا ثبت أنه المفعول الثالث ثبت ان (العلم اليقين) ينتصب على المصدر، و (إعلاماً) تكرار المصدر. قال : صارت بمنزلة ما لا يتعدى، قال ابو علي : يقول فقد هذه الأفعال التي يتعدى فاعلها إذا انتهت إلى المصدر

والمكان، وهذه الاشياء كما تعدى إليها ما لا يتعدى من الأفعال الفاعل، فليس ما تعدى فاعليتها من الأفعال بأصف مما لم يتعدَّ فاعليتها.

وفي الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل يكون المفعول الأول في هذا الباب هو الذي كان فاعلاً في الباب الذي قبله فنقلته من (فَعَل) إلى (أفعل) فصار الفاعل مفعولاً، نحو رأى زيدٌ بشراً أخاك – فاذا نقلته إلى (أفعل) وقلت (أرى اللهُ زيداً بشراً أخاك) و (أعلم اللهُ زيداً بكراً خيرُ الناس) وقد ينقل بالتضعيف أيضاً من الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر.